

علامات الإعراب في العربية وأثرها بين القرائن

المدرس المساعد

يحيى علي حمد

المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف.

yhyyalryfawy@gmail.com

The signs of inflection in Arabic and their impact among the clues

Assistant Lecturer

Yahya Ali Hamad

The General Directorate Education in Najaf Governorate

Abstract:

This research deals with the impact of the signs of parsing among the clues of the comment, as it is one of the verbal clues. The phenomenon of parsing is one of the major issues of Arabic that have preoccupied researchers in it throughout the ages until theories, ancient and modern, were established in it, such as the theory of the factor that was said by the ancient scholars of Arabic and what was founded by the modernists in it and between Old and Modern. This research attempts to discuss the issue with a modern scientific method, which is the descriptive method, which is one of the best research methods in dealing with language issues.

Keywords: (Parsing, signs, Arabic, phenomenon, clues)

الملخص :

يتناول هذا البحث أثر علامات الإعراب في اللغة العربية من بين قرائن التعليق؛ وذلك على أنها إحدى تلك القرائن اللفظية؛ وإن ظاهرة الإعراب من كبرى قضايا العربية التي شغلت الباحثين فيها على مدى العصور؛ حتى أسست فيها النظريات قديماً وحديثاً؛ كنظرية العامل التي قال بها قدماء علماء العربية، وما أسسه المحدثون فيها؛ وما بين القديم والحديث يحاول هذا البحث مناقشة القضية بمنهج علمي حديث هو المنهج الوصفي الذي هو من أفضل مناهج البحث في معالجة قضايا اللغات؛ وقد أفاد البحث من مصادر ومراجع اختلفت تصانيفها بين قديم وحديث.

الكلمات المفتاحية: (الإعراب، علامات، العربية، ظاهرة، قرائن).

المقدمة:

فإنَّ الإعراب تلك الظاهرة اللغوية بعلاماتها الصوتية تعد من أهم سمات اللغة العربية الموروثة، وأبرز ظواهرها التي شغلت الباحثين فيها قديماً وحديثاً، ونالت ما لم تنله غيرها من الظواهر اللغوية في مجال البحث والدراسة؛ حتى أسس فيها علماء العربية النظريات قديماً وحديثاً؛ لأهميتها في تحديد معاني الكلام على المستوى الدلالي، وأثرها على مستوى الأسلوب البلاغي؛ فقد تناولها قدماء علماء العربية ضمن موضوع أوسع هو موضوع النحو العربي الذي أثرت الفلسفة في بحوثه، فمالت في أكثرها إلى التعليقات الفلسفية الجدلية التي كان من نتائجها القول في نظرية العامل النحوي التي علل بها القدماء الإعراب وجلب علاماته حتى صار عند أغلبهم النحو كله؛ فكان بذلك إخفاء للكثير من الحقائق العلمية اللغوية؛ وللتطور الذي حصل في علم اللغة الحديث في جوانب دراسة اللغة، ومنها الجوانب الصوتية والدلالية، وحتى الأسلوبية، وكذلك التطور في مناهج البحث اللغوي، فقد استثمر المحدثون من علماء العربية ذلك في تأسيس نظرياتهم العلمية الحديثة في دراسة تلك الظاهرة؛ فكانت ثمرة ذلك بيان وكشف الكثير من الحقائق العلمية في ما يخص دراسة تلك الظاهرة اللغوية المهمة في لغة القرآن الكريم الحبيبة؛ وليس معنى ذلك إنكار فضل القدماء من علماء العربية، فقد كان لهم فضل السبق في مجال البحث والكشف عن الكثير من حقائق تلك الظاهرة؛ وإنما هو استكمال وتطوير بحوثهم بما استجد في مناهج البحث اللغوي الحديثة.

وبحثنا هذا سيكون - بإذن الله تعالى - في مبحثين تسبقهما المقدمة؛ الأول: بعنوان (الإعراب، والقول بالعامل النحوي)؛ الذي يتناول تعريف الإعراب في اللغة والاصطلاح، ومناقشة قضية العامل النحوي ما قال به القدماء من علماء العربية؛ أما الثاني: فبعنوان (علامات الإعراب، وأثرها من بين قرائن التعليق)، وهو في بيان حقيقة علامات الإعراب، وأثرها من بين قرائن التعليق على أنها إحدى قرائن التعليق اللفظية، وذلك على أساس ما جاءت به نظريات بعض المحدثين من علماء اللغة العرب في الحقيقة العلمية لتلك الظاهرة اللغوية.

المبحث الأول: (الإعراب، والقول بالعامل النحوي^(١)).

ورثت العربية الإعراب من الساميات^(٢)، بارتباطها الوثيق بها، وهذا أمر معلوم، فهو سامي أصلاً، ومشارك بين الساميات^(٣)، واحتفظت العربية بتلك الظاهرة، فهي من صفاتها الموهلة في القدم، في حين أن سائر الساميات - ما عدا بعضها - فقدتها منذ أقدم العصور^(٤).

وتعدُّ مسألة الإعراب من المسائل الثقيلة لدى الباحثين في فقه اللغة، ولا سيما في العربية، فقد تصدى لها القدماء من علمائها، كما بحث فيها محدثون عرب ومستشرقون^(٥).

وقد ورث العرب عريتهم معربة ((وقرؤوا القرآن معرباً، وتناقلوا أحاديث نبيهم معربة، وإن أدلة كثيرة لتقوم على شعور العرب بوراثتهم لغتهم معربة: فهذه أمارات الإعراب باطرادها وسلامتها، واضحة فيما صح من أشعار الجاهليين، وذلك هو التصرف الإعرابي ما فتئ يراعى بدقة بالغة حتى أوائل القرن الثالث الهجري يوم كان الرواة والإخباريون يختلفون إلى الأعراب في البادية، ليأخذوا من أفواههم اللغة، ويعودوا ألسنتهم الفصاحة والبيان))^(٦).

والإعراب لغة: تحيلنا مادته إلى معانٍ، منها ما ذكره صاحب (اللسان): ((إن (الإعراب) و(التعريب) معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال أعرب عنه لسانه، وعرب، أي: أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل: بين عنه وتكلم بحجته، ...، وإنما سمي (الإعراب) إعراباً، لتبينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح، ...، ويقال: أعرب عما في ضميرك، أي: أبّن، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرب))^(٧).

وهذا المعنى اللغوي مناسب للاصطلاحي الذي هو ((الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها))^(٨)؛ ففي وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين، ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ): ((أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان))^(٩)؛ فهو مأخوذ من معنى (الإبانة) عما في النفس، والكشف عنه.

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): ((الإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول،

ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد^(١١)؛ ولقد زاد على ذلك في (باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع) قوله: ((فأما الإعراب فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسن زيداً)، أو (ما أحسن زيد)، أو (ما أحسن زيد)، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده^(١٢))).

ويُعد هذا القول أوفى خلاصة للآراء التي عبر بها أهل العربية عن حقيقة الإعراب^(١٣).

وحقاً، فلولا الإعراب، لكان الكلام مبهماً غير مفهوم، ففي قولك: (ما أحسن خالد) مثلاً، تكون المعاني المحتملة عدة، ولا يتضح أحدها إلا به، فإن قلت: (ما أحسن خالداً) تكون متعجباً، وإن قلت: (ما أحسن خالد) تصبح نافياً، وإن قلت: (ما أحسن خالد)، تصير مستفهماً^(١٤)؛ فهو ما يدل على المعاني المتباينة في ألفاظ العربية التي تضمنتها التراكيب اللغوية بكونه الفارق بينها، وتلك من الحقائق اللغوية التي لا شك فيها؛ فمثلاً في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ «فاطر: ٢٨»، لو غيرت حالة الإعراب برفع لفظ (الجلالة)، ونصب لفظ (العلماء)، لأنعكس المعنى - جل الله تعالى - عن ذلك^(١٥).

وصحيح أن (الإعراب) وسيلة العربية في التمييز بين الوظائف النحوية؛ ولكن ليس معنى هذا أنه الوسيلة الوحيدة؛ لأن الأمر لو كان كذلك لانفردت (الوظائف النحوية)؛ كل واحدة بحركة، أو علامة إعرابية مستقلة تدل عليها؛ ولصار من الصعب علينا تحديد الوظائف التي تعبر عنها الجوامد والمبنيات من الأسماء؛ فهناك وسائل أخرى مما يعين على تحديد الوظائف النحوية في التراكيب المختلفة؛ نحو (البنية، والموقع، والإسناد، والدلالة)، ويبقى الإعراب أوضح الوسائل في الدلالة على الوظائف النحوية المراد تحديدها؛ ولذا أولاه القدماء اهتماماً؛ فهو وسيلتهم الأولى التي لا يلتفتون إلى سواها إلا إذا دعتهم الحاجة، وتعدد الاحتمالات لذلك^(١٥).

وعلى قول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في (الخصائص): ((فإن قلت: فقد تقول: (ضرب يحيى بشرى)؛ فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه؛ قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو (أكل يحيى كمثرى): لك أن تقدم، وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك (ضربت هذا هذه)، و(كلم هذا هذه))^(١٦).

وجدير بالذكر اختلاط مفهومي (الإعراب) و(النحو)، حتى صار النحو يسمى إعراباً، والعكس، وذلك راجع إلى كون الإعراب سبب نشأة النحو، فسُمي الأخير باسمه واستأثر هو باهتمامهم، فصار محوراً تدور دراساتهم حوله، وحظي بما لم تحظ به غيره من مسائل النحو العربي^(١٧).

يقول الدكتور (تمام حسّان) في كلامه عن صلة الإعراب بالمعنى النحوي: ((أما الذين اعترفوا بصلة الإعراب بالمعنى، فقد بالغوا في ذلك حتى خرجوا عن جادة الصواب؛ فلم يكن خطؤهم أقل من خطأ أولئك المنكرين^(١٨)؛ لقد لقيت قرينة الإعراب من هؤلاء قدراً من الحفاوة جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن النحو إلى أن يجعلوها النحو كله تقريباً؛ وبنوا على الإعراب هيكلًا نظرياً أطلقوا عليه اسم ((العامل النحوي)) صيروا هذا الهيكل غاية تقصد إليها دراسة النحو، وينتهي إليها فهمه، ويسعى إلى تحصيلها تعليمه؛ وهكذا أصبح النحو عندهم ضبط أواخر الكلم بحسب المعنى))^(١٩).

وفيما يخص قضية (العامل النحوي) يرى الدكتور المخزومي في حديثه حول علامات الإعراب وأصلها أنه قد ((تدخلت الفلسفة الكلامية في تفكير الدارسين، فأثرت في مناهجهم، ومناحي تناولهم موضوعات تخصصهم، فأرادوا محاکاتها فيما سلك دارسوها، ورأى النحاة هذه العلامات تتغير بحسب ما لها من معانٍ إعرابية؛ ففكروا فيما اقتضى هذه المعاني، وما اقتضى هذه الآثار؛ فسلکوا سبيل المتكلمين من إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وأسبابها التي اقتضتها؛ فكان ذلك - كما يقول بعض الباحثين - بداية القول بالعوامل))^(٢٠).

والعوامل التي بنى النحاة دراساتهم عليها في العصور المختلفة على ثلاثة أنواع هي^(٢١):

١- العاملُ الفلسفي: هو ما أقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العِلل، وقد بدأ البصريون كلامهم فيه حين طغى منهج المتكلمين على دراساتهم المختلفة، فاقتبس الدارسون منهم منه؛ فكانت مدرسة القياس في النحو.

٢- العاملُ التوقيفي: وهذا العامل يتمثل فيما قاله ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه (الرّد على النحاة)، ومن تبعه على ما فيه ممن انكروا أن يكون الإعراب منسوباً إلى ألفاظ بعينها؛ لأن ذلك باطل عقلاً وشرعاً، ومن أنكر أن يكون منسوباً إلى المتكلم، لأن ذلك على رأيهم باطل أيضاً.

٣- العاملُ اللغوي: وهذا العامل يمكن اقتباسه من إدراك الظواهر اللغوية سواء ما اتصل منها بأبنية الكلمات، أم ما يتصل بتأليف الجمل؛ وهو عامل ليس بالجديد فقصته تبدأ بأعمال الأولين من علماء البصرة والكوفة ممن التفتوا إلى ظواهر اللغة العربية الصوتية، وتذوقوا حروفها، ورقبوا تآلف بعض أصواتها، وتنافر بعضها الآخر، وتتبعوا الأمثلة التي روعي فيها الانسجام الموسيقي في تأليف الكلام من ناحية، وصوّر فيها تأثر بعضها ببعض من أخرى، مما يتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الإدغام، والإبدال، والإعلال، وغيرها من الظواهر اللغوية.

ولقد ((أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية؛ أو بعبارة أخرى باعتباره مناط (التعليق)^(٢٢)؛ وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألفوا الكثير من الكتب في العوامل؛ سواء ما كان منها لفظياً أو معنوياً))^(٢٣)؛ وبسبب تمسكهم بفكرة العامل؛ وبلا نظر منهم إلى القيم الأسلوبية للجملة أساء النحاة فهم دلالة الإعراب في بعض الحالات؛ ولقد حدث ذلك - على سبيل المثال - في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء مما عدوها منصوبة بوجوب الحذف تمسكاً منهم بفكرة العامل النحوي^(٢٤)؛ ففي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ

فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٢٥)؛ كان ((يحلو للنحاة أن يقدروا ناصباً للمصدر فيقولوا إن أصله: "نُسَلِمُ سَلاماً"؛ وهكذا ينقلب المعنى رأساً

على عقب؛ فيتحول إلى الخبر بعد أن كان للإنشاء؛ ولو كان خبراً لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني في الآية؛ وقد جاء رداً على التحية إذ قاله إبراهيم لضيفه؛ وقد ارتفع المصدر الثاني على الإخبار؛ لأنه استجابة لإنشاء التحية الذي عبّر عنه المصدر الأول؛ يكفي في هذه الحالة ونحوها أن نعرب المصدر منصوباً على معنى الإنشاء؛ ونجوز بهذا من تحريف مقاصد الأساليب؛ ويصدق ذلك على تراكيب قرآنية كثيرة مثل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (سورة مريم: ٣٤)؛ فعبارة "قَوْلُ الْحَقِّ" إنشاء لتأكيد الجملة؛ ومن ثم لا مناص من اعتبار هذا القول اعتراضاً (أي جملة معترضة) لمجرى الكلام الذي هو في الأصل: "ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ" ((٢٥)).

والنحو بعد أوسع من الإعراب، بكون الأخير بعضاً منه، وهذا يتضح لنا جلياً من تعريف ابن جني للنحو بأنه: ((انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره)) (٢٦)؛ فموضوع الدرس النحوي في واقع الحال هو ((الكلمة المؤلفة مع غيرها، أو الجملة؛ إذ تدرس من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام، وتوكيد، ونفي؛ ومن حيث وظائف كلماتها؛ ومن هنا فالنحو دراسة للتراكيب وليس يضيق بحدود الإعراب ومشكلاته،...؛ فهو دراسة تخص تماسك التركيب (الجملة)، وبيان العلاقات الواردة في أجزاء التركيب (اللغوي)) (٢٧)؛ وفي قول الحريري (ت ٥١٦ هـ) حين عرّف (الإعراب) بقوله: ((فأما الإعراب في صناعة النحو، فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها)) (٢٨)؛ فإننا نجد أن النحو صناعة، وأن الإعراب مظهر صوتي لتلك الصناعة، وهذا يتبين لنا من تعريف ابن جني للإعراب بأنه: ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ)) (٢٩)؛ ما يوضح فيه دلالة تلك الظاهرة الصوتية على معاني النحو.

فالعلامات الإعرابية دلالات صوتية تؤكد ارتباط الظواهر الصوتية بالنحو ارتباطاً كاملاً؛ لأننا نستدل من خلالها، ومن خلال غيرها على فهم الباب النحوي وتحديده؛ فتلك العلامات يمكن أن تؤدي إلى فهم دلالي (٣٠)؛ و- على

سبيل المثال -؛ فإن (التنوين) الذي هو منها يقوم بوظيفة التمييز بين معاني النحو؛ لأن اسم الفاعل في حال تجرده من (أل)، والإضافة سيعمل فيما بعده النصب؛ وتجريده من (أل) والإضافة يعني تنوينه؛ وهذا فارق يتضح لنا من القولين: (أنا ضاربٌ محمداً)؛ و(أنا ضاربٌ محمد)؛ فلعل الفارق النحوي يشير إلى فارق دلالي^(٣١)؛ وكما أورد السيوطي (ت ٩١١هـ) في (الأشباه والنظائر)؛ أنه سَمِعَ الكسائي (ت ١٨٩هـ) يقول: ((اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد؛ فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟، فقلت - وأردت أن أعلمه فضل النحو-؛ ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامك؛ وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامك؛ أيهما تأخذ به؛ قال: آخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحي، وقال: كيف ذلك؟، فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك، بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ؛ فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعد؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (٣٢) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ (٣٣) (((٣٢) (٣٣).

ومن خلال هذا النص يتضح؛ أن التنوين، وهو ظاهرة صوتية قد قام بدور دلالي في التمييز بين معاني النحو^(٣٤).

المبحث الثاني: (علامات الإعراب وأثرها من بين قرائن التعليق)^(٣٥).

تقوم العلامات الإعرابية - على أساس أنها من قرائن التعليق اللفظية -؛ وهي متضافرة مع باقي قرائن التعليق الأخرى؛ بوظيفة التمييز بين علاقات المعاني النحوية الخاصة من (فاعلية، ومفعولية)، وغير ذلك؛ أو ما يعرف بوظيفة التعليق أو الكشف عن العلاقات السياقية؛ وهي غاية (الإعراب)؛ فالحركات الإعرابية قرائن صوتية يقدمها علم الصوتيات لعلم النحو كعوامل مساعدة لفهم معانيه^(٣٦).

وقد جاء في (شرح ملحّة الإعراب)؛ أن ((وجوه الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون؛ إلّا أنه لما استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث

التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها؛ جعل له السكون إعراباً ليساوي إعراب الاسم^(٣٧)؛ وقد ((قسّم البصريون هذه العلامات، أو ميزوا بين ما كان منها حركة لازمة؛ كحركات أواخر المبنيات، وبين ما كان منها حركة متغيرة؛ كحركات أواخر المعربات، وخصّوا الأولى بألقاب خاصة، كما خصّوا الثانية بألقاب خاصة أيضاً؛ فسمّوا أحوال المبنيات؛ (فتحاً وكسراً وضماً وسكوناً)؛ وسمّوا أحوال المعربات^(٣٨)؛ (نصباً وجراً ورفعاً وجزماً)؛ أمّا الكوفيون، فلم يفرقوا بين علامات البناء والإعراب؛ فكانوا يطلقون النصب مثلاً على المبنى على الفتح؛ كما يطلقون الفتح على المعرب المنصوب؛ وهكذا))^(٣٩).

واهتم النحاة العرب قديماً بعلامة الإعراب اهتماماً شديداً ((ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة أن اطلقوا على تحليل النص تحليلاً نحوياً اسم (الإعراب)؛ وهو - كما علّمونا - اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل))^(٤٠).

ووقع النحاة ((ضحيا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحياناً؛ فتضحى بها لأنّ المعنى واضح بدونها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية؛ ومن أمثلة ذلك؛ قالت العرب: (خرق الثوب المسمار)؛ فاعتمدوا على القرينة المعنوية؛ وهي (الإسناد)؛ وأهملوا الحركة؛ إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب؛ وإنما يسند إلى المسمار؛ فعلم أيهما فاعل، وأيهما مفعول))^(٤١)؛ فالقرائن قد يغني بعضها عن الآخر عند أمن اللبس، ووضوح المعنى النحوي؛ فإذا أمكن الوصول إلى المعنى النحوي بلا لبس؛ وكانت إحدى القرائن اللفظية الدالة عليه غير متوفرة؛ فإن العرب تترخص في بعض الأحيان في تلك القرينة؛ لتحقيق أمن اللبس، ووضوح المعنى بوجودها وبعدمه^(٤٢).

والمعنى النحوي ((لا يعتمد في كلّ أحواله على الإعراب؛ ولا يستغني في كلّ أحواله عنه، ولا يقوم إلّا في القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغني عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصبه من القرائن التي تتضافر على بيان المعنى))^(٤٣)؛ فعلامات الإعراب لا تعين على تحديد المعنى النحوي بمفردها؛

ذلك أنها لا قيمة لها إن لم تتضافر مع باقي القرائن لبيان المعنى وتحديدته؛ وهذا القول يصدق على كل واحدة من قرائن التعليق بمفردها؛ سواء كانت معنوية أم لفظية؛ فالعامل النحوي، والضجة الكبرى التي أثّرت حوله؛ ليس أكثر من مبالغة كان سببها النظرة السطحية، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بما قالوه على علته^(٤٤)؛ فقد تغني - على سبيل المثال - قرينة الرتبة عن الإعراب في نحو: (ضرب موسى عيسى)، و(لقي هذا ذاك)؛ حتى تصبح في مثل ذلك من ضرورات التركيب اللازمة، وأوضح ما يعتمد عليه في فهم المعنى النحوي؛ وثمة قرائن أخرى يمكن أن تقوم بما قامت به (الرتبة) في تراكيب أخرى، فتغني عن قرينة الإعراب في فهم المعنى النحوي؛ من ذلك^(٤٥):

١- مطابقة الفعل لفاعله، وعدم مطابقته لمفعوله: ففي مثل قولنا: (ضربت هذا هذه)، نرى المطابقة قد قامت بإيضاح المعنى النحوي، وبها صار واضحاً أن (هذه) هي فاعل الفعل لما في الفعل من علامة تأنيث، على الرغم من فصل المفعول بين الفعل والفاعل.

٢- الإتباع بالنت، أو العطف، أو التوكيد، أو البدل: مع وضوح الإعراب على التابع دون المتبوع؛ ذلك نحو: (ضربت سلوى الصغيرة، أو الصغيرة سلمى)، و(ضرب هذا وأخاه، أو وأخوه موسى)، و(ضرب عيسى نفسه، أو نفسه موسى)، و(ضربت هذه الفتاة، أو الفتاة تلك).

٣- عدم انتقال الفعل: وهو بعبارة أخرى علاقات المعاني المفردة لألفاظ الجملة بعضها ببعض، فعلى الرغم من أن (يحيى) و(الكمثرى) مقصوران في قولنا: (أكل يحيى الكمثرى)، و(موسى وعيسى) مقصوران أيضاً في قولنا: (ضرب موسى عيسى)؛ إلّا أننا نجد فرقاً بين الجملتين، ففي المثال الأخير يمكن أن يضرب عيسى موسى كما ضربه موسى، لذا كان الاحتياط باللجوء إلى قرينة (الرتبة)، ليعرف أن السابق منهما هو الضارب؛ ولكن (الكمثرى) لا يمكن أن تأكل (يحيى)؛ فهذه العلاقة صار تحول الفعل إلى فعل غير منتقل، وأصبح (عدم انتقال الفعل) قرينة دالة على المعنى النحوي سواء تقدمت (الكمثرى)، أو تأخرت.

٤- القرينة الخارجية: وهذه مثالها يكون بالإشارة إلى امرأة وهي تحمل طفلة لها، أو وهي تمشي معها؛ قائلين فيهما: (ولدت هذه تلك)؛ فيكون المعنى النحوي على أوضح صورة من غير الاعتماد على قرينة الإعراب أو غيرها سوى القرينة الخارجية التي تدلنا عليه، أو قد نقول في أثيين نراها: (ولدت إحداهما الأخرى)؛ فيفهم من فارق السن بينهما أيهما الوالدة، وأيها المولودة، وبذلك يصبح فارق السن القرينة الدالة على المعنى النحوي.

٥- قرينة السياق: وهذه القرينة يمكن أن تصرف المعنى النحوي عن (المفعولية) إلى (التبعية) بالنسبة للاسم الموصول في نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ (٥٢) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَّكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا ﴿سورة طه: ٥٢-٥٣﴾؛ فالفعل (ينسى) المنفي فاصل بين لفظ (ربي) ونعته الموصول؛ ومن حيث التركيب، فإن الاسم الموصول في النص المبارك كأنه مفعول الفعل (ينسى)؛ غير أن قرينة السياق هي التي تحول دون فهم هذا المعنى؛ حتى يتضح بها أن الموصول نعت (ربي) في محل رفع؛ والمعنى لن يستقيم إذا فهم في دلالة مفعوليته للفعل (ينسى) لأنه سيؤول إلى فهم المعنى على أنه: (لا يضل ولا ينسى ربي ذاته)؛ وهكذا حالت (قرينة السياق) دون هذا الفهم الخاطئ، وقد اتضح بها المعنى الصحيح؛ وهو تبعية الاسم الموصول في النص المبارك للفظ (ربي).

ولقد ((اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب، أو العلامة الإعرابية؛ فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة؛ فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية)) (٤٦).

ومن ينظر إلى ((أنواع الكلم يرى أن بعضها يقبل التغير الإعرابي في آخره، والبعض الآخر يأبى هذا التغير؛ أما لتعذر ظهور الحركة على المفرد، أو ثقله، أو لأنَّ العنصر الذي يستحق الإعراب مركَّب لا تظهر عليه الحركات)) (٤٧)، والمعربات التي يمكن أن تظهر عليها الحركات أقل مما يمكن وروده في السياق من

الكلمات؛ فهناك المحل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل؛ وكل هذه لا تتم بحركة إعرابية ظاهرة^(٤٨).

ولو افترضنا تمام الإعراب كله بالحركات الظاهرة؛ وأنه ليس هناك إعراب على التقدير أو المحل؛ لصادفتنا صعوبة تنشأ عن أن الحركة الواحدة يمكن أن تكون لها دلالة على أكثر من باب نحوي واحد؛ فعلى سبيل المثال حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة، فإننا سنجد أنها تصلح أن تكون علم رفع للمبتدأ وخبره؛ وما يقع اسماً لفعل ماضٍ ناقص، أو ما يقع نعتاً مفرداً لمرفوع؛ وبذلك تسمي دلالتها المفردة على الباب الواحد موضع لبس؛ وعليه فالإتكال على علامات الإعراب وحدها؛ واعتبارها كبرى الدوال على المعنى، وإعطاؤها ذلك الاهتمام الذي جعل النحاة يبنون نحوهم كله عليها؛ من الأعمال المتسمة بالمبالغة وعدم التمييز^(٤٩).

وهذا بحسب المعتقد أصلح وأنسب ردّ كان يمكن أن يتخذ على من اعتمد حركات الإعراب وحدها في فهم المعنى النحوي؛ واعتبرها كبرى الدوال عليه، وأعطاهها ذلك الاهتمام الذي جعل النحاة يبنون نحوهم كله عليها؛ لا أن يكون الرد بأنها علم للإسناد وحسب؛ كما فعله بعض المحدثين - على سبيل المثال - في رده على النحاة وعواملهم النحوية؛ حين فسّر اختلاف العلامات الإعرابية؛ وطبيعة الحركات بجعله (الضمة) علماً للإسناد مكثفياً بذلك^(٥٠).

هوامش البحث

(١) العامل النحوي لفظي ومعنوي، فاللفظي ((هو ما ينطق به (حقيقة)، كلفظ (ظَهَرَ) من نحو ظَهَرَ الحق؛ أو (حكماً)، كعامل الظرف، والجار والمجرور من قولك: أخوك عندك، أو في الدار رجل (على تقدير موجود مثلاً عندك، أو في الدار)، وأنواع العوامل اللفظية كثيرة، كالفعل وشبهه (من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر)؛ وكذا المضاف، فإنه يجر المضاف إليه، وكذا المبتدأ، فإنه يرفع الخبر - إلخ؛ والعامل المعنوي - هو ما لا يكون للسان فيه حظ -؛ وهو نوعان: الأول: (الابتداء)، وهو خلو الاسم من العوامل اللفظية للإسناد؛ نحو: العلم نافع، فالعلم مبتدأ مرفوع (بالابتداء) الذي هو أمر (معنوي)، والثاني (التجرد)؛ فيسافر فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم؛ والتجرد أمر معنوي أيضاً))؛ القواعد الأساسية للغة العربية حسب

(متن الألفية) لابن مالك، وخلاصة الشراح لابن هشام، ابن عقيل، والأشمونى، تأليف السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د-ط)، (د-ت): ٧٤ - ٧٥.

(٢) هو ((مصطلح عالمي معروف، وهو عند من يستعمله لا يعني أقواماً من أصل واحد، بل عائلة لغوية بعينها)): في الأصوات اللغوية - دراسة في أصوات المد العربية - ، د. غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م، هامش: ١١٦، وينظر: فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٤م: ٧، ودراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط ١٦، ٢٠٠٤م: ١١٧ - ١١٨.

(٣) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجستراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه، د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤م: ١١٦، وفصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التّوّاب، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٦، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٦م: ٣٨٢، وفقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٩٨٣م: ١١٨.

(٤) ينظر: فقه اللغة المقارن: ١١٨.

(٥) ينظر: نفسه: ١١٧.

(٦) دراسات في فقه اللغة: ١١٩.

(٧) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، ط ١، (عرب): ٥٨٨/١.

(٨) شرح المفصل، للشيخ العالم يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية: ٧٢/١.

(٩) الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: ٨٩/١، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٨م: ٥٣/١.

(١٠) الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٧م: ٤٣، وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه، محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٨٦م: ٣٢٧/١ - ٣٢٨، ودراسات في فقه اللغة: ١١٧ - ١١٨.

- (١١) الصّاحبي: ١٤٣، وينظر: المزهري: ٣٢٩/١، ودراسات في فقه اللغة: ١١٧، وفصول في فقه اللغة: ٣٨٢.
- (١٢) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ١١٧.
- (١٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٠م: ٣٠ - ٣١.
- (١٤) ينظر: نفسه: ٣٨.
- (١٥) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان - الأردن، ط١، ١٩٩٤م: ١٦٤.
- (١٦) الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د - ط): ٣٥/١.
- (١٧) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤م: ١٥ - ١٨.
- (١٨) إن من النحاة العرب قديماً من أنكر أن يكون للإعراب صلة بالمعنى النحوي؛ وعنده الحركات الإعرابية مظهر من مظاهر طلب الخفة؛ فمثلها في رأيه مثل التخلص بالكسر من التقاء الساكنين، ومثل اجتلاب همزة الوصل وحركتها اتقاء البدء بالساكن؛ ويمثل (قطرب أبو علي محمد بن المستنير - ت ٢٠٦ هـ -) رأي المنكرين أن تكون الحركات دوال على معان؛ وهو تلميذ سيويه (ت ١٨٠هـ)؛ وقد انفرد وحده بهذا الرأي؛ فلم يقل بما قاله نحوي أو لغوي غيره. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٩٢/١ - ٩٣، وفقه اللغة المقارن: ١٢١، والبيان في روائع القرآن - دراسة أسلوبية للنص القرآني -، د. تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م: ١٩٨.
- (١٩) البيان في روائع القرآن: ١٩٨.
- (٢٠) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي. مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٥٨م: ٢٥٨، وينظر: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م: ٢٢ - ٣٤.
- (٢١) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٦٠ - ٢٧٠.
- (٢٢) هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية؛ ويعدّ التعليق الفكرة المركزية في النحو العربي؛ وفهمه على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأنه يحدد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على أوفى صورة، وأفضلها وأكثرها نفعاً في التحليل اللغوي للمعاني الوظيفية النحوية. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤م: ١٨٨ - ١٨٩.

- (٢٣) نفسه: ١٨٥.
- (٢٤) ينظر: البيان في روائع القرآن: ٢٠١.
- (٢٥) نفسه: ٢٠٢.
- (٢٦) الخصائص: ٣٤/١.
- (٢٧) من وظائف الصوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، د. أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م: ١٣.
- (٢٨) شرح ملحّة الإعراب، الناظم والشارح الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ)، فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ط١، ١٩٩١م: ٢٩.
- (٢٩) الخصائص: ٣٥/١.
- (٣٠) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي: ١٦.
- (٣١) ينظر: نفسه: ١٨.
- (٣٢) سورة الكهف: ٢٣ - ٢٤.
- (٣٣) الأشباه والنظائر في النحو: ٣١١/٣، وينظر: من وظائف الصوت اللغوي: ١٨.
- (٣٤) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي: ١٨.
- (٣٥) قرائن التعليق إمّا (مقالية)؛ أو (حالية)؛ والأخيرة تفهم من المقام؛ أمّا المقالية، فهي أمّا لفظية نحو (العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والتضام، والأداة، والنغمة)؛ وأمّا معنوية نحو (الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة)؛ فعلاّات الإعراب بعض القرائن اللفظية التي تتضافر مع غيرها من القرائن اللفظية الأخرى المتضافر بدورها مع القرائن المعنوية لتوضيح المعاني النحوية. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٠- وما بعدها.
- (٣٦) ينظر: نفسه: ١٧٨.
- (٣٧) شرح ملحّة الإعراب: ٢٩.
- (٣٨) ((البنية التي لا تلزمها حركة واحدة في آخرها؛ بل تتغير الحركات فيها حسب موقعها الإعرابي هي عنصر من مجموعة كبيرة تعرف بالمعربات، وتقابلها مجموعة أخرى تلزم أواخرها حركة واحدة ثابتة لا تتغير، وإن اختلفت مواقعها الإعرابية، وتعرف بالمبنيات)): دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها: ١٦٤.
- (٣٩) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٥٧.
- (٤٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٢.
- (٤١) نفسه: ٢٣٣ - ٢٣٤.
- (٤٢) نفسه: ٢٣٣.
- (٤٣) البيان في روائع القرآن: ٢٠٩.

- (٤٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.
(٤٥) ينظر: البيان في روائع القرآن: ٢٠٨ - ٢٠٩.
(٤٦) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١.
(٤٧) البيان في روائع القرآن: ١٩٨.
(٤٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١.
(٤٩) ينظر: نفسه: ٢٣٢.
(٥٠) ينظر: إحياء النحو: ٥٠، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٥.

قائمة المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
❖ إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
❖ الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
❖ البيان في روائع القرآن- دراسة أسلوبية للنص القرآني-، د. تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
❖ التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجستراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه، د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
❖ الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
❖ الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). بتحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د - ط).
❖ دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط١٦، ٢٠٠٤م.
❖ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان - الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
❖ شرح المفصل، للشيخ العالم يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.
❖ شرح ملحّة الإعراب، الناظم والشارح الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ)، فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ط١، ١٩٩١م.
❖ الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧م.

- ❖ ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤م.
- ❖ فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التّوّاب، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٤٢٠هـ-١٩٩٦م.
- ❖ فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٤م.
- ❖ فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.
- ❖ في الأصوات اللغوية - دراسة في أصوات المدّ العربية -، د. غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م.
- ❖ القواعد الأساسية للغة العربية حسب (متن الألفية) لابن مالك، و خلاصة الشراح لابن هشام، ابن عقيل، والأشموني، تأليف السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د-ط)، (د-ت).
- ❖ لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١.
- ❖ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، ١٩٩٤م.
- ❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي. مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٥٨م.
- ❖ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه، محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٦م.
- ❖ من وظائف الصوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، د. أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- ❖ همع البوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٨م.